

تحديات وتجارب (افتتاحية النسخة العربية)

شاركت فيها سبع دول عربية. وقد دلت معظم التقارير الوطنية (63) تقريراً من كل انحاء العالم) الى غياب السياسات الوطنية المبنية على رؤية واضحة واهداف محددة. لا بل ان السياسات العشوائية التي اعتمدت لتحقيق المزيد من الانخراط في الاقتصاد العالمي قد ادت الى انهيارات اقتصادية واجتماعية متسارعة دفعت بالبلدان الصناعية الى انفاق مئات المليارات انقاذاً لاقتصاداتها المتداعية.

يركز التقرير على الجوانب الحقوقية والانسانية لازمة مؤكداً على ضرورة اتخاذ التدابير الفورية لاصلاح النظام العالمي لئلا تتكرر الازمات التي تتعدى اثارها اسواق المال والشركات العملاقة لتؤثر بالاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والحقوقى للملايين حول العالم. يضيء التقرير على الادوار المحتملة التي تلعبها منظمات المجتمع المدني في الضغط على حكوماتها وعلى المؤسسات الدولية لتغيير السياسات المتبعة. وقد تحقق بالفعل في هذا المجال بعض التقدم، خاصة في التقرير الذي قدمته لجنة الخبراء برئاسة الاقتصادي جوزف ستيفلتر الى الامين العام للامم المتحدة. فقد اضاء التقرير على مخاطر تنامي الاقتصادات الوهمية على حساب الاقتصاد المنتج والحقيقي، مقترحاً إعادة النظر بالمنظومة الدولية لاسيما في اتفاقيات التبادل التجاري الحر التي اعاققت جهود التنمية في الكثير من البلدان النامية. لقد ساهمت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية في هذا التقرير من خلال الاجابة على استمارة ارسلتها اللجنة برئاسة الاقتصادي ستيفلتر. ومن بين المؤشرات الايجابية ولكن غير الكافية هو اصرار العديد من الدول الاعضاء في الامم المتحدة اضافة الى منظمات المجتمع المدني والمجموعات الفاعلة في اطار المجتمع الدولي ومنظومة الحاكمة الدولية على محورية دور الامم المتحدة في اطار صنع القرار والسياسة الاقتصادية الدولية، على ان يكرس احتكار مجموعة الدول الثمانية ولاحقاً مجموعة الدول العشرين للقرار الحيوي الذي يؤثر بمصير تنمية الشعوب. الا ان التحديات تتطلب تغييرات تطال اليات النظام العالمي وبالتالي جهداً كبيراً وعملاً استثنائياً، من قبل المجتمع المدني.

عن كل هذه التحديات وعن بعض التجارب يحدثنا هذا التقرير.

زياد عبد الصمد

المدير التنفيذي

شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

يصدر تقرير الراصد الاجتماعي باللغة العربية للمرة الرابعة ليشكل مادة حيوية تستخدمها منظمات المجتمع المدني في نشاطاتها التي تهدف من خلاله الى الضغط باتجاه اعمال واحترام الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

ان العمل من خلال الراصد الاجتماعي يثبت ويدعم قدرات المجتمع المدني من خلال ردم الهوة بين العمل البحثي المجرد والانتاج البحثي النوعي والتحليلي الذي يصدره ناشطو المجتمع المدني استناداً الى تجاربهم وخبراتهم الميدانية والعمالية. والجدير التوقف عنده ملياً هو العلاقة الملتبسة بين الاكاديميا والعمل البحثي ونشاطات المجتمع المدني. فبينما تحتاج الاخيرة الى مواد بحثية واضحة ومحددة الاهداف والخلاصات، تستخدمها لبناء قدراتها ورفع مستوى ادائها لاسيما في مجال المدافعة والتفاوض مع صانعي القرار، تنحو الاولى الى اصدار الابحاث القيمة ولكن المجردة وغير القابلة للاستخدام السهل. ومن جهة ثانية، فان المطلوب هو ابحاث للمجتمع المدني يستخدمها كادوات في عمله اليومي، وليس مجرد ابحاث عنه وحوله تسعى الى تفسيره كظاهرة وتقييمها، بغض النظر عن جودة هذه الابحاث وعلميتها.

فقد دأب الراصد الاجتماعي منذ العام 1996 على اصدار التقارير التي تتضمن مواداً على قدر من الجدية تتناول تقييمها لالتزامات الحكومات في مجال السياسات الاقتصادية الاجتماعية. وقد تمكن خلال هذه الفترة من انتاج مؤشرات تستخدمها منظمات المجتمع المدني في اعمالها البحثية. من بين هذه المؤشرات "مؤشر القدرات الاساسية" لقياس الظروف المعيشية اقتصادياً واجتماعياً. ويعتمد المؤشر على نسبة الاطفال الذين يبلغون الصف الخامس، ونسبة الولادات في حضور اخصائيين كفوئين وبلوغ سن الخامسة عند الاطفال. كما يكمله "مؤشر المساواة بين الجنسين" وهو يعتمد على نسب التمكين ومعدلات التعليم والنشاط الاقتصادي. انه جهد بحثي يستخدمه الباحثون، وتستشهد به المنظمات الدولية كمرجع للدلالة على مستويات التقدم او التأخر المحرز في اطار الاجندة التنموية حول دول العالم.

وقد صدر هذا التقرير (ايلول/سبتمبر 2009) بعنوان "الناس اولاً" متناولاً الانعكاسات السلبية لازمة المالية والاقتصادية التي اندلعت اواسط العام 2008 والتي، وان دلت على شئ، انما دلت على مدى هشاشة النظام العالمي القائم على اقتصاد الربيع وسوق الوراق المالية، والذي لا يعطي لحقوق الانسان اية اولوية.

ينقسم التقرير الى قسمين، التقارير المواضيعية حيث تناول الباحثون الازمة العالمية من مختلف جوانبها، والتقارير الوطنية التي